دار المنظومة
DAR ALMANDUMAH
الرواد في قواعد المعلومات العربية

العنوان:	النواسخ الحرفية : دراسة تطبيقية في الربع الأول من القرآن الكريم
المؤلف الرئيسي:	عبدالله، سمية عبدالرحيم
مؤلفين آخرين:	دشين، بابكر بدوي(مشرف)
التاريخ الميلادي:	1999
موقع:	أم درمان
الصفحات:	1 - 185
رقم MD:	661610
نوع المحتوى:	رسائل جامعية
الدرجة العلمية:	رسالة ماجستير
الجامعة:	جامعة أم درمان الاسلامية
الكلية:	كلية اللغة العربية
الدولة:	السودان
قواعد المعلومات:	Dissertations
مواضيع:	الناسخ و المنسوخ، نحو القرآن، السور و الآيات
رابط:	http://search.mandumah.com/Record/661610

© 2016 دار المنظومة. جميع الحقوق محفوظة.
هذه المادة متاحة بناء على الإتفاق الموقع مع أصحاب حقوق النشر، علما أن جميع حقوق النشر محفوظة. يمكنك تحميل أو طباعة هذه المادة للاستخدام الشخصي فقط، ويمنع النسخ أو التحويل أو النشر عبر أي وسيلة (مثل مواقع الانترنت أو البريد الالكتروني) دون تصريح خطي من أصحاب حقوق النشر أو دار المنظومة.

الفصل الثاني

لا النافية للجنس

وفيه ثلاثة مباحث

المبحث الأول:

تسميتها وعملها وشروط العمل

المبحث الثاني:

أحوال الاسم عند عدم تكرار لا النافية للجنس

وعند تكرارها

المبحث الثالث:

أحكام تتعلق بلا النافية للجنس

أوجه الشبه والاختلاف بين إنّ ولا النافية للجنس

عملت لا النافية للجنس عمل إنّ[1] لمشابهتها لها في التوكيد. فإنّ (لا) لتوكيد النفي و (إنّ) لتوكيد الإثبات[2] ، فهو قياس نقيض. ولهما صدر الكلام وتساوي لفظ (إنّ) عند التخفيف (إنْ) (لا).

وتخالف إنّ في الآتي:

١) تعمل (لا) في النكرة وتعمل (إنّ) في النكرة والمعرفة.

٢) اسمها المفرد يبنى معها لتضمنه معنى (مِنْ) الاستغراقية. وعند سيبويه لتركبه معها.

٣) ارتفاع خبرها عند إفراد اسمها بما كان مرفوعاً به قبل دخولها عند سيبويه وخالفه الأخفش في هذا الرأي.

٤) خبرها لا يتقدم على اسمها ولو كان ظرفاً أو جاراً ومجروراً.

٥) يجوز مراعاة محلها مع اسمها قبل مُضِي الخبر وبعده فيجوز رفع النعت والمعطوف عليه نحو (لا رجلَ ظريفٌ فيها ، ولا رجلَ وامرأةٌ فيها) كما سيأتي تفصيله في موضعه من البحث إنْ شاء الله.

٦) يجوز إلغاؤها إذا تكررت نحو لا حولَ ولا قوةٌ إلا بالله.

بخلاف نحو:

إنٌ محلاً وإنّ مُرْتَحِلاً وإنّ في التَبْقِر إ. ما مضوا مهلاً.[3]

٧) يكثر حذف خبرها إذا علم عند الحجازين وتميم ، وطيء لا تذكره أصلاً.[4] وفي الآية الكريمة: ﴿لاجُنَاحَ عَلَيهِ﴾.[5] الظاهر أنّ (عليه) خبر لا.

---

[1] نصبت الاسم ورفعت الخبر على خلاف ذكر في موضعه من البحث.

[2] الجني الداني: ٢٩٣، همع الهوامع: ١٩٣/٢، رصف المباني:٢٦١، حاشية الخضري: ١٤١/١، شرح المفصل: ١٠٠/٣.

[3] من أبيات ميمون بن قيس الأعشى.

[4] مغني اللبيب: ٢٣٨-٢٣٩.

[5] سورة البقرة: الآية (١٥٨).

وعند أبي البقاء الخبر محذوفٌ وتقديره فلا جناح في الحج. ويبتدأ بقوله (عليه أنْ يطّوف) فيكون عليه خبراً مقدماً وأنَّ يطوّف في تأويل مصدر مرفوع مبتدأ.[1] وفي الآية الكريمة: ﴿لَا إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ﴾.[2] الخبر محذوف والتقدير (لا إله لنا) (وهو) بدل من اسم لا على المحل أي مرفوع على الابتداء.

وعند الرضي ضعفُت المشابهة لوجهين:

١-(إنّ) تعمل لمشابهتها للفعل على الأصالة و (لا) تعمل لمشابهتها لـ (إنّ) فـ (لا) مشبه بمشبه.

٢- الظاهر بين (إنّ) و (لا) التنافي والتناقض لا المشابهة والمقارنة.

وهي لا تعمل إذا فصلت لضعف عملها كما لا تعمل في المعرفة لكونها لنفي الجنس.

تسميتها ومعناها

تسمى (لا التبرئة) عند ابن هشام[3] والرضي في شرح الأشموني[4] لتبرئة المتكلم وتنزيه الجنس عن الخبر. وتسمى لا النافية للجنس. وفي التصريح: التبرئة لأن كل من برأته فقد نفيت عنه شيئاً. والنافية للجنس لأنها تنص على استغراق النفي للجنس كله أي تنفي الخبر عن الجنس الواقع بعدها نصاً.[5] وفي حاشية الخضري[6] والجني الداني[7] والعوامل المائة[8] وشرح ابن عقيل.[9]

---

[1] الدر المصون: ١٨٩/٢.

[2] سورة البقرة: الآية (١٦٣).

[3] شرح الرضي على الكافية: ١٥٤/٢، مغنى اللبيب: ١٧١/١.

[4] حاشية الصبان: على شرح الأشموني ، ٢/٢.

[5] لا العاملة عمل ليس قد تنفي الجنس احتمالاً ، شرح التصريح على التوضيح: ٢٣٥/١.

[6] حاشية الخضري: ١٤١/١.

[7] الجني الداني: ٢٩٠.

[8] العوامل المائة: ١٨٢.

[9] شرح ابن عقيل: ٥/٢.

والمقتضب[1] تسمى لا النافية للجنس.

ففي نحو (لا رجلَ في الدار) معناها عند السيرافي جوابٌ (لهل من رجل في الدار؟) وذلك أنّه إخبار وكل إخبار يصح أنْ يكون جواب مسألة[2] وعند الرماني جواب لمن في نحو: (هل من أحد؟) وحق الجواب أن يكون وفق السؤال ، فيقال: لا من أحد. فحذفوا (من) وضمنوا الكلام معناها. والمعنى الفيالغة في النفي لأنها برأت جنس الاسم عن الاتصاف بالخبر.[3]

شروط إعمالها

١) أن تكون نافية حيث فصّل السيوطي (أن يقصد بها النفي لأنها حينئذ تختص بالاسم فإن لم يقصد العموم تلغى وتارة تعمل عمل ليس).[4] فلو لم تكن نافية فهي زائدة أي ملغية غير عاملة وشذ إعمالها في قول الفرزدق يهجو عمر بن هبيرة الفزاري:

لو لم تكنْ غطفانُ لا ذنوبَ لها

إذاً للام ذوو أحسابها عمرا

فـ (ذنوبَ) اسمها و (لها) الخبر

وإنما أُعملت هنا لأنها أشبهت النافية لفظاً صورة فلوحظ فيها جانب اللفظ دون المعنى. والدليل على زيادتها أنّ لو شرطها ممتنع والغرض أنه منفي بلم وامتناع النفي إثبات فدل على إثبات الذنوب لغطفان لا نفيها عنها وإذا ثبتت الذنوب امتنع اللوم. لأن جواب (لو) إذا كان مثبتاً في نفسه يكون منفياً بعد دخول لو.[5]

---

[1] المقتضب: ٤/٣٥٧.

[2] الكتاب: ٢/٢٧٥.

[3] معاني الحروف: ٨١، الجنى الداني: ٢٦٤.

[4] همع الهوامع: ٢/١٩٣.

[5] شرح التصريح: ١/٢٣٦.

٢) أن يكون منفياً بها الجنس فلو كانت لنفي الوحدة عملت عمل ليس نحو (لا رجلٌ قائماً بل رجلان).[١] نص ابن هشام على أن ذلك مختص بالشعر.

٣) أن يكون نفي الجنس نصاً.

٤) وأن لا يدخل عليها جار لأن الجار يتعلق بالاسم فيكون الاسم معمولاً للجار لا لـ (لا) فلا عمل لها في الاسم حينئذ نحو: (كنت بلا مالٍ) و(غضبت من لا شئ).

وتعذر تقدير من بعدها. وعند الكوفيين (لا) اسم بمعنى غير والجار داخل عليها وما بعدها مجرور بالإضافة إلى اسم (لا) وقد ذكر سيبويه دخول الجار على (لا) وجعلها مع اسمها بمنزلة الاسم الواحد وقال: السيرافي إنّها في هذه الأمثلة السابقة الذكر بمعنى غير.[٢]

٥) أنْ يكون اسمها نكرة متصلاً بها فلا تعمل في معرفة بإجماع البصريين وخالفهم الكوفيون في هذا الشرط فأجاز الكسائي إعمالها في العلم المفرد نحو: (لا زيدَ) والمضاف لكنية نحو: (لا أبا عبد الرحمن) أو مضاف (لله) و(الرحمن) و(العزيز) ووافقه الفراء على (عبد الله) لأنه حرف مستعمل ويقال لكل أحد (عبد الله) وخالفه في الرحمن والعزيز وقال الرضي بعدم جواز ذلك لأن (الله) و (الرحمن) لا يطلقان على غيره تعالى حتى يقدر تنكيرهما. كما أجاز الكسائي أيضاً إعمالها في ضمير الغائب واسم الإشارة نحو: (لا هو) ، (ولا هي) ، (ولا هذين لك) ، (ولا هاتين لك). وكل ذلك خطأ عند البصريين وما سمع مما ظاهره إعمالها في المعرفة فمؤول بنكرة نحو قولهم: قضية ولا أبا حسن[٣] لها. والتقدير لا مسمى بهذا الاسم لها ؛ أي قضية ولا فيصل

---

[١] أوضح المسالك: ٢/٥.

[٢] الكتاب: ٢/٣٠٢، المقتضب: ٤/٣٥٨، شرح الأشموني: ٢/٤، الهمع: ١/١٩٧، شرح الرضي على الكافية: ٢/١٥٨، التصريح: ١/٢٣٧، حاشية الخضري: ١/١٤١.

[٣] أبو الحسن هو علي كرم الله وجهه كان فيصلاً في الحكومات فصار اسمه كالجنس المفيد لمعنى الفصل والقطع.

لها. وكقولهم (لكل فرعون موسى) ، وقول عبد الله بن الزبير الأسدي في هجاء عبد الله بن الزبير بن العوام:

أرى الحاجاتِ عند أبي خُبيب

نكدن ولا أميّةَ في البلاد

والتقدير ولا أمثال أمية.[1]

٦) أن لا يفصل اسمها عنها بفاصل فإن فصل ألغيت نحو قوله عز وجل (لا فيها غولٌ) ونص سيبويه على عدم الفصل لمشابهتها لخمسة عشر فلا يجوز الفصل بين خمسة وعشر بشيء من الكلام. [2]

٧) أنْ يكون خبرها نكرةً متأخراً عن الاسم.

عملها:

تدخل على الجملة الاسمية فتنصب المبتدأ اسماً لها. وترفع الخبر خبراً لها بعد استيفاء شروط عملها نحو: (لا غلامَ سفر حاضرٌ).

فغلام: اسمها منصوب. وحاضرٌ: خبرها مرفوع.

وهو مرفوع بها لأنها غير مركبة مع اسمها.[3] لأن الاسم مضاف غير مفرد. أما إذا كان الاسم مفرداً وركبت معه كخمسة عشر فعند سيبويه.[4] لا تعمل في الخبر بل النكرة مع (لا) - (لا واسمها) - في موضع رفع بالابتداء والخبر خبر المبتدأ مرفوع بما كان مرفوعاً به قبل دخول لا.[5]

ومذهب الأخفش والمازني والمبرد أنّ الخبر مرفوع بها مع التركيب وعدمه.[6]

---

[1] الهمع: ١٩٣/٢، شرح الكافية: ١٥٨/٢، الكتاب: ٢٩٧/٢، المقتضب: ٣٦٢/٤.

[2] الكتاب: ٢٧٦ ، حاشية الخضري: ١٤١/١، التصريح: ٢٣٦/١.

[3] شرح التصريح:٢٣٦/١.

[4] الكتاب: ٢٧٤/٢.

[5] وهذا مذهب الكوفيين لأن (لا) محمولة على إنّ وهي غير عاملة في الخبر.

[6] الجنى الداني في حروف المعاني:٢٩٠.

قال ابن مالك:

فانصب بها مضافاً أو مُضَارعَه

وبعد ذاك الخبر اذكر رافعه

وعملها مفردةً واجبٌ نحو: (لا رجل في الدار) وعملها مكررةً جائزٌ نحو: (لا حولَ ولا قوةٌ إلا بالله).

المبحث الثاني
أحوال الاسم
عند عدم تكرار لا النافية للجنس
وعند تكرارها

أحوال الاسم:

يرد اسم لا النافية على أحوال عدة هي:

١) يكون الاسم مضافاً نحو: (لا غلامَ رجلٍ حاضرٌ).

٢) أو شبيهاً بالمضاف. (وهو كل اسم له تعلقٌ بما بعده).[1]

أ- بعمل كاسم الفاعل نحو: (لا طالعاً جبلاً ظاهرٌ).

طالعاً: اسم لا منصوب. جبلاً: مفعول به لاسم الفاعل (طالع).

ظاهرٌ: خبر لا مرفوع.

والصفة المشبه نحو: (لا قبيحاً فعلهُ محمودٌ)

قبيحاً: اسم لا منصوب. فعلهُ: فاعل (قبيحاً) فعل مضاف والضمير مضاف إليه.

محمودٌ: خبر لا مرفوع.

واسم التفضيل نحو: (لا خيراً من زيدٍ عندنا)

خيراً: اسم لا منصوب.

من زيدٍ: جار ومجرور متعلقٌ بـ (خيراً)

عندنا: مضاف ومضاف إليه في محل رفع خبر لا والاسم في هذه الأمثلة معرب اتفاقاً ، وحكمه النصب لفظاً وينون وهو مذهب البصريين وأجاز الكوفيون (لا طالعَ جبلاً ظاهرٌ) بلا تنوين أجروه في ذلك بجرى المضاف كما أجري مجراه في الإعراب.

ب - أو بعطف نحو لا ثلاثةً وثلاثين عندنا.

ثلاثة: اسم لا منصوب معطوف عليه.

وثلاثين: معطوف.

عندنا: خبر لا.

٣) يكون مفرداً عن الإضافة ونحوها. فيدخل فيه المثنى والمجموع. وحكمه البناء على ما كان يُنصبُ به ، لتركبه مع (لا) وصيرورته معها كالشيء الواحد ،

---

[1] ابن عقيل: ٦/٢، التصريح: ٢٤٠/١، والعوامل المائة:١٨٤.

ولكن محله النصب بـ (لا) لأنه اسمٌ لها فالمفرد الذي ليس بمثنى ولا بمجموع يُبنى على الفتح لأن نصبه بالفتحة نحو قوله عز وجل: ﴿لَا رَيْبَ فِيهِ﴾.[1]

ريب: اسم لا مبنى على الفتح في محل نصب.

فيه: خبر لا (جار ومجرور متعلق بمحذوف).

ونحو قولنا: (لا حول ولا قوة إلا بالله) ، والمثنى وجمع المذكر السالم يبنيان على ما كانا ينصبان به – وهو الياء – نحو: (لا مُسْلِمَيْنِ) و (لا مُسلِمِينَ).

وذهب المبرد إلى أن المثنى والجمع معربان لأنه لم يعهد فيهما التركيب مع شيء آخر فلا يكونان مع ما قبلهما اسماً واحداً.[2]

والفتحةُ في نحو: (لا رجلَ) عند الزجاج والسيرافي إعرابية خلافاً للمبرد والأخفش وإنما وقع الخلاف بينهم لإجمال قول سيبويه:[3] (ولا تعمل فيما بعدها فتنصبه بغير تنوين). ثم قوله: (وإنما ترك التنوين في معمولها لأنها جُعلت هي وما عملت فيه بمنزلة اسم واحد نحو خمسة عشر) فأول المبرد قول سيبويه (تنصبه بغير تنوين) بأنها نصبته أولاً لكنه بنى بعد ذلك فحذف منه التنوين للبناء كما حذف من خمسة عشر للبناء اتفاقاً.[4]

وعند الزجاج معرب ولكنه مركب مع عامله لا ينفصل عنه كما لا ينفصل عشر من خمسة فحذف التنوين لثقله بالتركيب مع عامله.

ورأى السيرافي (إنما ركب مع عامله لإفادة لا التبرئة للاستغراق كما أفادته "من"في قولنا: (هل من رجل في الدار) (لأن لا رجل في الدار) جواباً لـ(هل من رجل) فركبوا لا مع النكرة كما أنّ (من) مركبة معها تطبيقاً للجواب بالسؤال ثم حذف التنوين لتثاقل الكلمة بالتركيب مع كونها معربة.

---

[1]) سورة البقرة: الآية (٢). سورة آل عمران: الآيات (٩،٢٥) ، سورة النساء: الآية (٨٧) ، سورة الأنعام: الآية (١٢).

[2]) المقتضب: ٣٦٦/٤، الهمع: ١٩٩/٢، حاشية الصبان: ٨/٣.

[3]) الكتاب: ٢٧٤/٢.

[4]) شرح الرضي على الكافية: ١٥٥/٢، المقتضب: ٣٥٧/٤، ابن عقيل: ٨/٢.

وأما جمع المؤنث السالم:

١) يبنى على الكسرة نيابة عن الفتحة من غير تنوين. وهو مذهب الجمهور.

٢) أنه يبنى على الكسرة نيابة عن الفتحة ولكن يبقى له تنوينه وهو تنوين المقابلة فلا ينافي البناء وهو رأى ابن مالك وابن خروف.

٣) أنه مبني على الفتح وهذا مذهب المازني والفارسي ورجحه ابن هشام والرضي وأوجبه ابن عصفور.

٤) يجوز فيه البناء على الكسرة نيابة عن الفتحة والبناء على الفتح.[1]

وعند ابن جني إذا أضيف نحو: (لا مسلماً تِك) و (لا مسلماتِ زيد) كُسر على الأصل لأنه معرب وإلا فالفتح. وعنده الفتحة ليست لمسلمات وحدها إنما هي لها و لـ (لا).[2]

تكرار لا:

قال ابن مالك:

وركبِ المفرد فاتحاً كلا
حَوْلَ ولا قوةَ والثاني اجْعلاَ
مَرْفُوعاً أو مَنْصُوباً أو مُركّباً
وإنْ رفعتَ أولاً لا تنصباَ

يعني

إذا جاء والاسم الواقع بعدها عاطف ونكرة مفردة وتكررت لا نحو: (لا حول ولا قوة إلا بالله) يجوز فيها خمسة أوجهٍ: ذلك لأن المعطوف عليه إما أنْ يبنى مع (لا) على الفتح أو يُنصب أو يُرفع.

١) يبنى الأول على الفتح (حولَ) فيبنى الثاني على الفتح (قوةَ) ووجهه أنْ نجعل (لا) في الموضعين للتبرئة - (لا حول) و (لا قوةَ) - فنبني اسميها كما لو انفردت كل منهما عن صاحبتها ويجوز على مذهب سيبويه أنْ نقدر بعدهما

---

[1]) ارتشاف الضرب: ١٦٤/٢، شرح ابن عقيل: ١٠/٢، الهمع: ٢٠٠/٢، حاشية الصبان: ٨/٢.

[2]) الخصائص: ٣٠٥/٣.

خبراً لهما معاً ، والتقدير (لا حولَ ولا قوةَ لنا): أي موجودان لنا. وعلى هذا قرأ أبو عمر وابن كثير قوله تعالى: ﴿لَا بَيْعٌ فِيهِ وَلَا خُلَّةٌ وَلَا شَفَاعَةٌ﴾.[1] بفتح (بيعَ) و (خلةَ) و (شفاعةَ). فلا نافية للجنس والاسم المفتوح بعدها اسمها وخبرها بعد (خلة) و (شفاعة) محذوف لدلالة ما قبله عليه وهو (فيه).[2]

٢) يبنى الأول على الفتح (لا حولَ) وينصب الثاني عطفاً على محل اسم (لا) (قوةً) على أن تكون لا الثانية زائدة لتأكيد النفي في الأولى (لا حولَ ولا قوةً إلا بالله).

ومنه قول أنس بن العباس بن مرداس وقيل لابن عامر بن مرداس:

لا نسبَ اليومَ ولا خُلةً

اتسعَ الخرقُ على الراقعِ

وفي رواية الراتقِ:

لا: نافية للجنس

نسبَ: اسمها مبني على الفتح في محل نصب.

اليوم: ظرف متعلق بمحذوف خبر لا.

الواو: عاطفة و (لا) زائدة لتأكيد نفي الأولى.

خلة: معطوف منصوب عطفاً على محل اسم (لا)[3]

وقال يونس بن حبيب (خلةً) مبنى على الفتح في محل نصب وتنوينه ضرورة شعرية. ولا الثانية عاملة.

وعند سيبويه (خلةً) معربةً منصوبةً بفعل محذوف والتقدير: (لا أرى خلةً).[4]

---

[1] سورة البقرة: الآية (٢٥٤).

[2] شرح الرضي على الكافية:٢/١٦٧، حاشية الخضري: ١/١٤٣، شرح ابن عقيل: ٢/١١، الدر المصون: ٢/٥٣٨.

[3] الكتاب: ٢/٢٨٥، شرح الرضي على الكافية: ٢/١٩٧، شرح ابن عقيل: ٢/١٩.

[4] شرح المفصل: ٢/١٠٠، التصريح: ١/٢٤١.

٣) يبنى الأول على الفتح وللثاني الرفع وفي الرفع ثلاثة أوجه:

١- أن يكون معطوفاً على محل (لا) واسمها لأنهما في موضع رفع بالابتداء و (لا) الثانية زائدة عند الخليل وسيبويه.[١]

٢- أنْ تكون لا الثانية عملت عمل ليس.

٣- أن يكون الاسم المعطوف مرفوعاً بالابتداء وليس لـ(لا) عمل فيه وذلك نحو: (لا حوْلَ ولا قوةٌ إلا بالله) ومنه قول الشاعر:[٢]

هذا لَعمرُكمُ الصَّغار بعَينه

لا أُمَّ لي - إنْ كانَ ذاك ولا أبُ

لا: نافية للجنس.

أمّ: اسم (لا) مبني على الفتح في محل نصب.

لي: جارو مجرور متعلق بمحذوف خبر (لا).

لا: الثانية زائدة وأبُ معطوف على المحل (لا واسمها) في محل رفع بالابتداء.

أو لا عاملة عمل ليس وأبُ اسمها مرفوع والخبر محذوف.

أو لا زائدة وأبُ مبتدأ خبره محذوف.

٤) رفع الأول ورفع الثاني على إلغاء (لا) فيكون الاسمان مرفوعين بالإبتداء و(لا) الثانية زائدة أو ملغاة ونقدر خبرها أو خبرين نحو(لا رجلٌ ولا امرأةٌ).

ومنه قول عبيد بن حصين الراعي:

وما صرمتك حتى قلت مُعْلنَة

لا ناقةٌ لي في هذا ولا جملُ[٣]

---

[١] الكتاب: ٢/٢٩٢.

[٢] قيل لرجل من مزحج وقال: أبو رياش لهمام بن مرة وقال ابن الأعرابي: لرجل من بني عبد مناف وقال: الحاتمي لأبن الأحمر وقال الأصفهاني: لضمرة بن ضمرة.

[٣] حاشية الخضري: ١/١٤٤.

رفع الأول وفتح الثاني على أن لا ملغاة جوازاً لضعفها والتكرار نحو: (لا رجلٌ ولا امرأة).

ومنه قول أمية بن أبي الصلت:

فلا لغوٌ ولا تأثيم فيها

ولا حينٌ ولا فيها مُليمُ

٥) نصب الأول لكونه مضافاً أو شبيهاً بالمضاف وجاز في الثاني البناء والرفع والنصب إن كان مفرداً نحو: لا غلامَ رجلٍ ولا امرأةٌ ولا امرأةٌ.

المبحث الثالث
أحكام تتعلق بلا النافية للجنس

نعت اسم لا المفرد

قال ابن مالك:

ومُفرداً نَعْتاً لمبنى يلي

فافْتح أو انْصبنّ أو ارفْع تَعْدِلِ

إذا كان اسم لا مبنياً ونعت بمفرد لم يفصل بين الاسم والنعت بفاصل جاز في النعت ثلاثة أوجه:

أولها: البناء على الفتح ، لتركبه مع اسم لا نحو: (لا رَجُلَ ظريفَ).

الثاني: النصب مراعاةً لمحل اسم (لا) نحو: (لا رجُلَ ظريفاً).وقد ذكر سيبويه[1] أن التنوين على جعل (لا) واسمها بمنزلة اسم واحد وجعل الصفة في هذا الموضع بمنزلتها في غير النفي.

أما غير المنون فعلى جعل الصفة والموصوف بمنزلة اسم واحد.

الثالث: الرفع مراعاةً لمحل (لا) واسمها لأنها في موضع رفع عند سيبويه نحو: (لا رجل ظريفٌ) وأما إذا فصل بين النعت والمنعوت بفاصل فلا يجوز بناء النعت على الفتح فلا نقول (لا رجلَ فيها ظريفَ). بل يتعين رفعه نحو (لا رجلَ فيها ظريفٌ)

أو نصبه (لا رجل فيها ظريفاً) لعدم التركيب مع لا واسمها.

وقال ابن مالك:

وغيْر ما يلي وغير المُفردِ

ولا تبن وانصبهُ أو الرفعَ اقصِدِ

وكذا لا يجوز البناء على الفتح إذا كان الاسم غير مفرد نحو: (لا طالعاً جبلاً ظريفاً) إن فصل أو لا نحو (لا رجُلَ صاحب برٍّ فيها و (لا غلامَ رجُلٍ فيها).

---

[1] الكتاب: ٢/٢٨٩، المقتضب: ٤/٣٦٧.

العطف على اسم لا

يجوز في المعطوف المفرد النكرة إذا لم تتكرر (لا) الرفع والنصب فتقول (لا رجلَ وامرأةٌ)

قال الشاعر:

فلا أب وابناً مثلُ مَروانَ وابنهِ

إذا هو بالمجد ارتدى وتأزرا[1]

وحكي الأخفش (لا رجلَ وامرأةُ) بالبناء على الفتح على تقدير تكرير (لا) فكأنه قال: لا رجلَ ولا امرأة ثم حذفت (لا). وكذلك إذا كان المعطوف معرفة فلا يجوز فيه إلا الرفع نحو: (لا رجلَ ولا زيدٌ فيها).

دخول همزة الاستفهام على لا

إذا دخلت همزة الاستفهام على لا النافية للجنس وقصد بها التوبيخ نحو: (ألا رُجوُع وقد شبتَ).

ومنه قول الشاعر:

ألا ارعواء لِمَنْ ولت شبيبتُه

وآذنت بمشيب بعدهُ هرمُ؟

أو الاستفهام عن النفي نحو: (ألا رجُلَ قائم؟).

ومنه قول قيس بن الملوح:

ألا اصطبار لليلى أم لها جَلَدٌ

إذا ألاقي الذي لاقاهُ أمثالي

فبدخول همزة الاستفهام على لا النافية للجنس يبقى ما كان لها من العمل وسائر الأحكام وحكم المعطوف والصفة بعد دخول همزة الاستفهام كحكمها قبل دخولها. وإذا قصد بألا التمني: فمذهب المازني أنها تبقى على جميع ما كان لها من الأحكام وعليه ابن مالك وقال السيرافي: مذهب سيبويه أن الألف الداخلة على (لا) إذا كانت استفهاما جاز

---

[1]) البيت لرجل من بني عبد مناة بن كنانة يمدح مروان بن الحكم وابنه عبد الملك. الكتاب: ٢/٢٨٥ معاني الحروف:٨١ ، شرح بن عقيل: ٢/١٩.

فيما بعد (لا) من الرفع والنصب ما جاز فيه قبل دخول الألف. وأما إذا كانت بمعنى التمني فمذهبه وجوب النصب[1]

ويبقى لـ"لا" عملها في الاسم ولا يجوز إلغاؤها ولا الوصف أو العطف بالرفع مراعاة للابتداء في نحو قولهم ألا ماءَ ماءً بارداً

وقول الشاعر:

ألا عُمْرَ ولّى مستطاعٌ رجُوعُه

فيرأب ما أثأتْ يدُ

وقول عمر بن قعاس أو قصّاس المرادي المزجي:

ألا رجلاً جزاه الله خيراً

يدل على محصلةٍ تبيتُ

وهذا البيت عند الخليل ليس على التمني ولكنه بمنزلة قول الرجل ألا ترونني رجلاً جزاه الله خيراً. (أي استفهام) أما يونس فزعم أنّه نَوّن مضطراً.[2]

حذف الخبر

قال ابن مالك:

وشاع في ذا الباب إسقاط الخبر

إذا المراد مع سقوطه ظهر

يحذف الخبر وجوباً عند التميمين و الطائيين وجوازاً عند الحجازيين إذا دلّ دليل عليه ففي الآية الكريمة: ﴿لَا رَيْبَ فِيهِ﴾.[3] الخبر محذوف تقديره (كائن) عند تميم وعند الحجازيين (فيه).

ولا فرق بين أن يكون الخبر ظرفاً أو جاراً ومجروراً أو غير ذلك.

---

[1] الكتاب: ٢/٣٠٧.

[2] المصدر نفسه: ٣٠٨، ارتشاف الضرب: ٢/١٧٨.

[3] سورة البقرة: الآيات (١٦٣، ٢٢٥) ، سورة آل عمران: الآيات (٢،٦،١٨) ، سورة النساء: الآية (٨٧) ، سورة الأنعام: الآيات (١٠٢،١٠٦).

ومن حذف الخبر قولنا (لا رجلَ) إذا كان السؤال هل من رجل قائم فنحذف الخبر وهو (قائم) ومثله نحو هل عندكم رجل؟ أو هل في الدار رجل؟ فنقول لا رجلَ.

ويحذف الخبر الذي هو (عندنا) أو (في الدار) ونحو قوله تعالى: ﴿وَلَوْ تَرَىٰ إِذْ فَزِعُوا فَلَا فَوْتَ﴾.[1]

وقوله عز وجل: ﴿قَالُوا لَا ضَيْرَ إِنَّا إِلَىٰ رَبِّنَا مُنْقَلِبُونَ﴾.[2]

فلا فوت خبرها محذوف تقديره (لهم) ولا ضير الخبر محذوف والتقدير (علينا) وعند الحجازيين حذف الخبر من نحو: (لا إله إلا هو) والتقدير (لنا).

فإنْ لم يدلَّ على الخبر دليل لم يجز حذفه عند الجميع.[3] فلا يجوز الحذف في نحو قوله صلى الله عليه وسلم: (لا أحدَ أغيرُ من الله ...).[4]

وقول حاتم الطائي:

إذا اللقاح غدتْ مَلْقيٌ أصرَّتُها

ولا كريمَ من الولدانِ مصبوحُ

فمصبوح خبر (لا) عند سيبويه.[5]

حذف الاسم

لا يحذف الاسم إلا مع وجود الخبر نحو: (لا عليك) من قولنا: (لا بأس عليك) أو (لا شيء عليك).[6]

---

[1] سورة سبأ: الآية (٥١).

[2] سورة الشعراء: الآية (٥٠).

[3] رصف المباني:٢٦٥، الجنى الداني: ٢٣٩، حاشية الخضري: ١٤٧/١.

[4] رواه: البخاري ، كتاب تفسير القرآن ، حديث رقم ٤٢٧١.

[5] الكتاب: ٢٩٩/٢.

[6] شرح الرضي على الكافية: ١٧٩/٢.

وقول امرئ القيس:

وكلُمِّها في هواءِ الجوِّ طالبةً

ولا كهذا الذي في الأرض مطلوب"[1]

وكأنه قال لا شيءٌ له كهذا الذي في الأرض.[2]

حذف لا النافية للجنس

حكى الأخفش: (لا رجلَ وامرأةَ) بالفتح وأصله (لا رجلَ ولا امرأةَ) فحذفت لا وبقى البناء للتركيب بحاله.

وعند غير ابن هشام هذا شاذ لا يقاس.

---

[1]) شرح المفصل: ١١٢/٢.

[2]) مغني اللبيب: ١٧١/٢.

الفصل الثالث

النواسخ العاملة عمل ليس

المبحث الأول:

ما

المبحث الثاني:

لا - لات - إنْ

المبحث الأول

ما

ما:

تميمية وحجازية ، فالتميمية غير عاملة نحو: (ما زيدٌ قائمٌ) ، فزيدٌ مرفوع بالابتداء وقائمٌ خبره. ذلك لأن "ما" حرفٌ لا يختص لدخوله على الاسم نحو: (ما زيدٌ قائمٌ). والفعل نحو: (ما يقوم زيدٌ). (وما لا يختص لا يعمل).[1]

- ونص سيبويه على أنّ بني تميم يجرونها مجرى "أمّا" و"هَلْ" أي لا يعملونها في شيءٍ وهو القياس لأنه ليس بفعل وليس "ما" كـ"ليس" ولا يكون فيها إضمارٌ.[2]

وحكى الفراء والكسائي أنها لغة نجد.[3]

وذكر المرادي أهل تهامة ونجد.[4]

والحجازية أعملها أهل الحجاز عمل ليس لشبهها بها في المعنى والأثر الإعرابي وأوجه الشبه بينهما تتمثل في:

١) أنها تدل على النفي في الحال فلا يجوز ما زيدٌ منطلقاً غداً أو أمس.

٢) أنها تدخل على المبتدأ والخبر.

٣) أن الخبر الواقع بعد ما يقترن بالباء الزائدة مثل قوله تعالى: ﴿وَمَا هُم بِضَارِّينَ بِهِ مِنْ أَحَدٍ إِلَّا بِإِذْنِ اللَّهِ﴾.[5]

فـ"هم" اسمها و"ضارين" الخبر والباء صلة ، كما في خبر "ليس" في مثل قوله عز وجل: ﴿أَلَيْسَ اللَّهُ بِكَافٍ عَبْدَهُ﴾.[6]

قال الفراء: (لا يكاد أهل الحجاز ينطقون إلا بالباء).[7]

---

[1] شرح الرضي على الكافية: ٢/١٨٥. حاشية الخضري:١/١١٩.

[2] الكتاب: ١/٥٧. التصريح: ١/ ١٩٦.

[3] ارتشاف الضرب: ٢/١٠٣.

[4] الجنى الداني: ٣٢٢. مغني اللبيب: ٢/٦.

[5] سورة البقرة: الآية (١٠٢).

[6] سورة الزمر: الآية (٣٦).

[7] أوضح المسالك: ١/٢٧٣. ارتشاف الضرب: ٢/١٠٣.

وتدخل على النكرة نحو: ما رجلٌ أفضل منك : كدخولها على المعرفة نحو: (ما زيدٌ قائماً). وقول عدي بن زيد:

أبْناؤهَا متكنفُوا أباهُم حنقُوا الصدور وما همُ أولادَهَا

ما: نافية حجازية.

هم: اسم "ما: مبني على الضم في محل رفع.

أولادها: أولادَ خبر "ما" منصوب بالفتحة الظاهرة.

ـــ وما الحجازية ترفع الاسم وتنصب الخبر بشروط ، هي:

١) أن لا يُزاد بعدها "إنْ" فإن زيدت بطل عملها نحو: (ما إنْ زيدٌ قائمٌ). فلا يجوز نصب قائم. وذكر سيبويه: (أنّ إنْ مع "ما" في لغة أهل الحجاز فهي بمنزلة ما في قولك "إنّما" تجعلها من حروف الابتداء وتمنعها أن تكون من حروف ليس وبمنزلتها).[1]

قال ابن مالك:

إعمالُ ليس أعْمِلَت "ما" دُونَ "إنْ"

مع بقاء النفي ، وترتيب زُكِنْ

وأجاز يعقوب بن السكيت زيادة "إنْ" مع بقاء العمل مستدلاً بقول الشاعر:

بني غُدانة ما إنْ أنتمُ ذَهَباً

ولا صريفاً ولكنْ أنتمُ الخزَفُ[2]

بنصب (ذهباً) ، و"إن" زائدة مؤكدة ولا يبطل عمل "ما". وقد أنكر الجمهور ذلك وعندهم "إنْ" نافية مؤكدة لنفي "ما" والكلام بعد ذلك موجبٌ مثبتٌ لأن نفي النفي إيجاب فيزول حينئذٍ سبب عمل "ما" لأن شرط إعمالها أن يكون الكلام باقياً على إفادة النفي.[3]

---

[1] الكتاب: ٤/٢٢١.

[2] قائله مجهول.

[3] شرح الرضي: ٢/١٨٥.

و"ذهبٌ" بالرفع و"إنْ" زائدة و"ما" غير عاملة ومثله قول فروة بن مسيك:

فَما إنْ طبُّنا جَبنٌ ولكنْ منايانا ودُولةُ آخرينَا

فـ"جبنٌ" بالرفع عند سيبويه ، والرواية الأخرى بالنصب كما مرّ في البيت السابق.[1]

٢) ألا ينتقض نفي خبرها بـ"إلا" ، ففي نحو (ما زيدٌ إلا قائم) لا يجوز نصب قائم ، كما ورد في الذكر الحكيم: ﴿وَمَا مُحَمَّدٌ إِلاَّ رَسُولٌ﴾[2].

فجمهور البصريين على إنه إذا انتقض نفي الخبر بـ"إلا" وجب رفع الخبر مطلقاً وعبارة سيبويه: (لم تقو "ما" حيث نقضت معنى "ليس") تدل على عدم عمل ما إذا انتقض نفي الخبر ، وذهب يونس بن حبيب إلى أنه يجوز نصب الخبر وتبعه الشلوبين واستدل بقول الشاعر:

ومَا الدَّهرُ إلا مَنْجَنُوناً بأهلِهِ

وما صَاحبُ الحاجاتِ إلا مُعذَّباً

ما: نافية.

الدهر: اسم "ما" مرفوع بالضمة الظاهرة.

إلا: أداة استثناء ملغاة لا عمل لها.

منجنوناً: خبر "ما".

الواو: عاطفة ، وجملة ما صاحبُ الحاجات إلا معذباً معطوفة على الجملة الأولى.

ويؤول هذا البيت على أن يكون "منجنوناً" و"معذباً" مفعولاً به لفعل محذوف وتقدير الكلام ما الدهر إلا يشبه منجنوناً وما صاحب الحاجات إلا يشبه معذباً والفعل المحذوف وفاعله المستتر فيه ومفعوله في محل رفع خبر المبتدأ. فالمنصوب بعد "ما" ليس خبراً. وهو رأي الأخفش ورأي سيبويه والجمهور أنْ يكون كل من (منجوناً) و (معذباً) مفعولاً مطلقاً لفعل محذوف وأصل الكلام وما الدهر إلا يدور دوران منجنون. وما صاحب الحاجات إلا يعذب و معذب مصدر ميمي

---

[1]) الكتاب: ١٥٢/٣. أوضح المسالك: ٢٧٥/١.

[2]) سورة آل عمران: الآية (١٤٤).

بمعنى التعذيب و (الدهر) و (صاحب الحاجات) مبتدآن أخبر عن كل منهما بالجملة الفعلية المقدر فعلها بعدهما.

وخرجه ابن مالك على زيادة إلا.[1]

وذهب الفراء إلى أنه يجوز نصب الخبر حينئذ بشرط كون الخبر وصفاً نحو (ما زيداً إلا قائماً) وذهب جمهور الكوفيين إلى أنّه يجوز نصب الخبر بشرط أن يكون مشبهاً به نحو ما زيدٌ إلا أسداً.

ولأجل هذا الشرط [2] وجب الرفع بعد "بل" و "لكن" في نحو (ما زيدٌ قائماً بل قاعدٌ) و "لكن قاعدٌ" على أنه خبر مبتدأ محذوف و لم يجز نصبه بالعطفِ لأنه مَوجبٌ.[3]

٣) ألا يتقدَّم خبرها على اسمها. فإن تقدم وجب رفعه نحو (ما قائمٌ زيدٌ).فلا نقول ما قائماً زيدٌ فإذا تقدم بطل العمل مطلقاً وإنْ كان ظرفاً نحو (ما عندك زيد) أو جاراً ومجروراً نحو ما في الدار زيد وهو مذهب الجمهور. وعند الفراء لا يبطل العمل وقد فصل ابن عصفور بتحديد الظرف والجار والمجرور ويبطل في غيره.

وقد ذكر الجرمي أن الإعمال مع تقديم الخبر لغة قومٍ من العرب وحكى: ما مسيئاً من أعتب. على الإعمال: أي من اعتذر من إساءته. وخرّج على أنه شاذ أو حال والخبر محذوف تقديره موجود.

وعند سيبويه (مسيء) بالرفع. وعبارته (و لا يجوز أن يكون مقدماً مثله موخراً كما أنه لا يجوز أن نقول إنّ أخوك عبد الله على حدّ قولك إنّ عبد الله أخوك لأنها ليست بفعل وإنما جُعلتْ بمنزلته فكما لم تتصرف إنّ كالفعل كذلك لم يَجُزْ فيها كل ما يجوز فيه و لم تقو قوته فكذلك ما). فدل ذلك على عدم جواز تقدم خبر (ما).

---

[1] حاشية الخضري: ١/٩٩ ، أوضح المسالك: ١/٢٧٦ ، ابن عقيل: ٣٠٣ ، الجنى الداني: ٣٢ ، العوامل المائة: ١٨٠.

[2] الكتاب: ١/٥٩.

[3] أوضح المسالك: ١/٢٧٨، التصريح: ١/١٩٧.

وأما قول الفرزدق: [1]

فأصبحُوا قدْ أعاد الله نعْمتَهمْ

إذ هَمْ قريشٌ وإذْ ما مِثلهَم بَشَرُ

فما: نافية عاملة عمل ليس.

ومثلَ: خبرها مقدم منصوب مضاف والضمير مضاف إليه.

بشرُ: اسمها مرفوع تأخر عن الخبر على مذهب من قال بالعمل.

وقال سيبويه بشذوذ هذا البيت وذكر أن الفرزدق تميمي يرفعه مقدماً فكيف إذا تأخر. [2]

وللجمهور في الرد على هذا البيت وجوه هي:

١/ إنكار الرواية بنصب (مثلَ) بل الرفع على أنه خبر مقدم وبشر مبتدأ مؤخر.

٢/ على رواية النصب الشاعر أخطأ في هذا والسر في خطئه أنّه تميمي وأراد أن يتكلم بلغة أهل الحجاز فلم يعرف أنهم لا يعملون (ما) إذا تقدم الخبر.

٣/ أن مثل مبني على الفتح في محل رفع خبر مقدم. اكتسبت البناء من المضاف إليه وبناؤها جائز ونظيره قوله تعالى: ﴿إِنَّهُ لَحَقٌّ مِّثْلَ مَا أَنَّكُمْ تَنطِقُونَ﴾. [3]

فمثل صفه لحق المرفوع فوجب بناؤه على الفتح في محل رفع.

٤/ مثلَ حال لأنه لفظ متوغل في الإبهام لا تفيده إضافته تعريفاً وبشرُ مبتدأ أو اسم "ما" والخبر محذوف والتقدير إذ ما بشرُ موجود حال كونه مماثلاً لهم وهذا رأي المبرد.

٥/ مثل ظرف زمان منصوب على الظرفية الزمانية وهو متعلق بمحذوف حال. أو خبر مقدم وبشر مبتدأ مؤخر وما "تميمية" وهو رأي أبي البقاء. [4] وأجاز الأخفش (ما قائماً إلا زيدٌ) ، وخرج ابن مالك ذلك على أن زيد بدل من اسم "ما"

---

[1] همام بن غالب بن صعصعة التميمي من قصيدة يمدح فيها أمير المؤمنين عمر بن عبد العزيز.

[2] الكتاب: ١/٦٠.

[3] سورة الذاريات: الآية (٢٣).

[4] أوضح المسالك: ١/٢٨١، حاشية الخضري: ١/١١٩، ابن عقيل: ١/٣٠٤، الجنى الداني:٣٢٤.

المحذوف والتقدير (ما أحدٌ قائماً إلا زيدٌ).[1]

٤) أنْ لا يتقدم معمول خبرها على اسمها ، وذهب الكوفيون إلى إجازة (طعامَكَ ما زيدٌ آكلاً)[2]. وفي قول مزاحم بن الحارث العقيلي:

وقالوا: تَعَرَّفها المنازل من منىً

ومَا كُلُّ مَنْ وافَى مِنىً أنا عارفُ

وأصل الكلام ما أنا عارف كل من وافى منىً ، فكل منصوبه على المفعولية بعارف. حيث أبطل الشاعر عمل "ما" فرفع بعدها المبتدأ والخبر (أنا عارفُ). أو جعلها تميمية لتقدم المعمول[3] فإن كان المعمول ظرفاً نحو: (ما عندك زيدٌ مقيماً) أو جاراً ومجروراً (ما بي أنت معنياً). لم يبطل عمل "ما". وكقول الشاعر:

بأهْبةِ حَزْم لُذْ وإنْ كُنتَ آمِناً[4]

فما كُلُّ حين مَنْ تُوالي مواليا

فرفعت "ما" الاسم "منْ" ونصبت الخبر "مواليا" مع تقدم معمول الخبر عليه "كل حين" وبقي عمل "ما" لأن المعمول ظرف.

قال ابن مالك:

وسَبقَ حرفِ جرٍ أو ظرفٍ كما

بي أنت معنياً أجاز العلما

٥) ألا تتكرر "ما" ، فإن تكررت فالثانية إما أن تكون نافية لنفي الأولى فيكون الكلام مثبتاً ويبطل عمل "ما". أو تكون نافية مؤكدة لنفي الأولى ويجوز الإعمال وعليه قول الراجز:

لا يُنسيكَ الأسى تأسياً فما

ما منْ حِمامٍ أحَدٌ مُعْتَصِما

---

[1] ارتشاف الضرب: ١٠٣/٢.

[2] الأنصاف في مسائل الخلاف: ١١٢.

[3] التصريح: ١٩٨/١. الكتاب: ٧٢/١. أوضح المسالك: ٢٨٢. حاشية الخضري: ١٢٠/١. ابن عقيل: ٣٠٦/١.

[4] من شواهد الأشموني: ٢٤٩/١ ، التصريح: ١٩٨/١.

فـ"ما" الأولى نافية والثانية مؤكدة و"أحدٌ" اسمها و"معتصماً" الخبر. أو تكون زائدة فيبطل عملها قياساً بزيادة "إنْ" عند من يبطل عملها عند اقترانها بها[1].

٦) ألا يبدل من خبرها موجبٌ فإن أبدل بطل عملها نحو "ما زيدٌ بشيءٍ إلا شيءٌ لا يعبأ به".

فشيء: في موضع رفع خبرٌ عن المبتدأ الذي هو زيد.

وقد فصّل سيبويه فقال: (ما أنت بشيءٍ إلا شيءٌ لا يعبأ به) من قبل أنّ بشيءٍ في موضع رفع في لغة بني تميم ، فلما قَبُح أن تحمله على الباء صار كأنه بدلٌ من اسم مرفوع وبشيءٍ من لغة أهل الحجاز في موضع نصب. ولكنك إذا قلت ما أنت بشيءٍ إلا شيءٌ لا يُعبأ به استوت اللغتان فصارت "ما" على أقيس الوجهين.[2] لغة بني تميم ومعنى الكلام عند سيبويه ما أنت إلا شيءٌ لا يعبأ به.

وذكر ابن عقيل أن عبارة سيبويه (استوت اللغتان) أرجعها قومٌ إلى الاسم الواقع قبل "إلا" المراد أنه لا عمل لـ"ما" فيه فهو مرفوع عند التميميين. وبطل عملها عند الحجازيين للبدل الموجب من الخبر ، ورأي آخر وهو راجع إلى الاسم الواقع بعد "إلا" والمراد أنه يكون مرفوعاً جعلت "ما" حجازية أو تميمية لعدم اشتراط هذا الشرط "السادس" لعمل "ما".

والصحيح جواز الرفع في الاسم الواقع بعد إلا على أنه خبر لمبتدأ محذوف وكأنه قيل "إلا" هي شيء لا يعبأ به كانت "ما" عاملة أو مهملة أو بدلاً من شيء الأول على إهمال "ما" وأما جواز النصب فعلى الاستثناء أهملت "ما" أو أعملت أو بدل من شيء المجرور بالباء الزائدة على إعمال "ما".[3]

العطف على خبر ما:

إذا وقع بعد خبر "ما" عاطف مقتضٍ للإيجاب تعين رفع الاسم الواقع بعده وذلك نحو: (بل ، لكن) فنقول: (ما زيدٌ قائماً لكن قاعدٌ) أو (بل قاعدٌ) فيجب رفع الاسم على

---

[1] حاشية الخضري: ١/١٢٠ ، ابن عقيل: ١/٣٠٦.

[2] الكتاب: ٢/٣١٦.

[3] حاشية الخضري: ١/١٢٠ ، ابن عقيل: ١/٣٠٧.

أنّه خبر مبتدأ محذوف والتقدير (لكن هو قاعدٌ) و (بل هو قاعدٌ) ولا يجوز نصب (قاعد) عطفاً على خبر (ما) لأن (ما) لا تعمل في الموجب.[1]

وأجاز المبرد ما زيدٌ قائماً بل قاعداً بالنصب على أن بل ناقلة معنى النفي إلى ما بعدها[2] كما أجازه يونس لأنه لا يشترط بقاء النفي.

وإنْ كان الحرف العاطف غير مُقْتضٍ للإيجاب – كالواو والفاء – مثلاً جاز النصب والرفع والمختار النصبُ. نحو: (ما زيدٌ قائماً ولا قاعداً) أو (قاعدٌ) على أنه خبر لمبتدأ محذوف والتقدير "ولا هو قاعدٌ" وجاءت تسمية ما بعد "بل" و"لكن" معطوفاً مجازاً وحقيقته خبر مبتدأ مقدر و"بل" و"لكن" حرفا ابتداء.

قال ابن مالك:

ورَفْعَ معطُوف بِلكن أو ببلْ

مِنْ بعد منصوبٍ بما أُلزمْ حيثُ حل

وقد ذكر سيبويه[3] جواز الرفع والنصب عند العطف دون تفصيل في عبارته: وليس قولهم لا يكون في ما إلا الرفعُ بشئ لأنهم يحتجون بأنك لا تستطيع أن تقول "لا ليس" و"لا ما" فأنت تقول ليس زيدٌ ولا أخوه ذاهبين.

وما عمرو ولا خالدٌ منطلقين. فتشركه مع الأول في "ليس" وفي "ما". ثم يضيف قائلاً: (فـ "ما" يجوز فيها الوجهان كما يجوز في "كان"). ثم يأتي بأمثلة على ذلك: إنّ زيداً ظريفٌ وعمرٌ ، وعمراً فالمعنى في الحديث واحدٌ وما يراد في الإعمال مختلفٌ في كان وليس وما.

أمّا في نحو ما زيدٌ قائماً ولا قاعداً أخوه ، جاز ولا قاعدٌ أخوه بنصب الوصف "قاعداً" ورفع السبب أخوه أو رفعه على الابتداء.[4]

---

[1]) أوضح المسالك: ٢٧٨/١، حاشية الخضري: ١٢١/١، شرح ابن عقيل: ٣٠٨/١، الارتشاف: ١٠٦/٢.

[2]) شرح التصريح: ١٩٨/١. حاشية الصبان: ٢٥٠/١.

[3]) الكتاب: ٦٠/١-٦١.

[4]) أرتشاف الضرب: ١٠٧/٢.

وذكر سيبويه ما زيدٌ كريماً ولا عاقلاً أبوه وعلل ذلك بقوله: (تجعله كأنه للأول بمنزلة كريم لأنه ملتبسٌ به. إذا قلت أبوه تجريه عليه كما أجريت عليه الكريم لأنك لو قلت ما زيدٌ عاقلاً أبوه نصبت وكان كلاماً).[1]

أما إذا كان ما بعد المعطوف ليس سبباً له فترفعه على الابتداء والقطع نحو: (ما زيدٌ ذاهباً ولا عاقلٌ عمروٌ) وكأننا قلنا وما عاقلٌ عمروٌ.

زيادة الباء في خبر ما:

تزاد الباء في خبر "ما" المنفي وذهب البصريون إلى أن سبب زيادة هذه الباء رفع توهم السامع أن الكلام مثبت لكونه لم يسمع أوله وذهب الكوفيون إلى أن القصد من الزيادة هو تأكيد النفي. فقد يكون خطاباً لمنكر فيأتي مؤكداً.[2]

وجاء في التنزيل: ﴿وَمَا هُم بِمُؤْمِنِينَ﴾.[3]

ما: نافية حجازية.

هم: ضمير في محل رفع اسمها.

بمؤمنين: خبر "ما" منصوب والباء زائدة تأكيداً وإنْ جعلت تميمية فهم "مبتدأ" و"بمؤمنين" الخبر والباء زائدة.

وعند ابن السراج وأبو علي الفارسي والزمخشري أن الباء لا تزاد في خبر ما إلا إذا كانت عاملة وردّ هذا بقول الفرزدق وهو تميمي:

لعمرك ما معنٌ بتاركِ حَقّه

ولا مُنسيءٌ مَعْنٌ ولا متيسر[4]

وفي قول المتنخل الهزلي:

لعمرك مَا إنْ أبُو مالِكٍ بوَاهٍ

ولا بضعيف قُوَاه

---

[1] الكتاب: ٦١/١.

[2] شرح التصريح على التوضيح: ٢٠١/١. أوضح المسالك: ٢٩٢/١. حاشية الصبان.

[3] سورة البقرة: الآية (٨).

[4] الدر المصون: ١٢٣/١.

وهنا "ما" غير عاملة لدخول إنْ الزائدة ودخلت علّى خبر المبتدأ. أما إذا كان الخبر موجباً لم تدخل الباء نحو: (ما زيدٌ إلا قائم). فإن زيدت كان بين اسم "ما" وخبرها نحو: (ما زيد كان بقائم) جاز ذلك عند البصريين والكسائي ومنعه الفراء ، كما أجاز البصريون دخولها على الظرف الذي يجوز أن يستعمل اسماً نحو: ما هذا المكان بمكان شرٍ. ولا هذا اليوم بيوم حَزَن ودخولها على مثل نحو: (ما زيدٌ بمثلك). ووافقهم الكسائي.[1]

[1]) ارتشاف الضرب: ١١٣/٢.

المبحث الثاني

لا - لات - إنْ

لا العاملة عمل ليس:

مذهب الحجازيين إعمالها عمل "ليس" وتميم إهمالها وذكر الزمخشري أن أهل الحجاز يعملونها دون طيء ونص سيبويه في نحو لا أحدٌ أفضل منك في قول من جعلها كليس ويجريها مجراها.

ومذهب الزجاج أنها أجريت مجرى "ليس" في رفع الاسم خاصة لا في نصب الخبر، وذهب الأخفش والمبرد إلى منع عملها.[1]

شروط عملها:

١) أن يكون الاسم والخبر نكرتين ، نحو: (لا رجلٌ أفضلَ منك). ومنه قول الشاعر:

تَعَزّ فلا شيءٌ على الأرض بَاقِياً

ولا وزرٌ مِمّا قضى اللهُ واقياً[2]

لا: نافية تعمل عمل "ليس" ترفع الاسم وتنصب الخبر.

شيءٌ: اسمها مرفوع.

باقياً: خبرها منصوب.

والاسم والخبر نكرتان.

وقول الآخر:

نصَرتُكَ إذْ لا صاحِبٌ غيرَ خاذِلٍ

فَبوِّئتَ حِصناً بالكماةِ حِصناً[3]

لا: نافية عاملة عمل ليس.

صاحب: اسمها مرفوع.

غيرَ: خبرها منصوب.

وزعم بعضهم أنها تعمل في المعرفة وأنشد قول النابغة الجعدي: [4]

---

[1]) التصريح: ١٩٩/١. ارتشاف الضرب: ١١٠/٢. ابن عقيل: ٢١٣/١. أوضح المسالك: ٢٨٤/١.

[2]) قيس بن عبد الله الصحابي.

[3]) قائله: مجهول ، من شواهد حاشية الخضري.

[4]) المرجع نفسه.

وحَلّتْ سوَادَ القلبِ لا أنا باغياً

سِواهَا ولا عن حُبّهَا متراخياً

فأعملت "لا" في المعرفة التي هي (أنا) على قول ابن جنّي وقد تأول النحاة هذا البيت على أوجه منها:

أنا نائب فاعل لفعل محذوف تقديره أرى باغياً. وباغياً حال فلما حذف الفعل برز الضمير المستتر وانفصل. أو أن الفعل المحذوف خبر "لا" أنا أرى.[1]

٢) ألا يتقدم خبرها على اسمها فلا تقول لا قائماً رجلٌ.

٣) ألا ينتقض النفيُ بإلاّ فلا تقول لا رجلٌ إلا أفضلَ من زيدٍ بنصب أفضل بل يجب رفعُه.

٤) ألا تكون لتفي الجنس نصاً فأن كانت لنفي الجنس عملت عمل إنّ المؤكدة وبنى اسمها حينئذ على الفتح أن لم يكن مضافاً أو شبيهاً به ، ونص سيبويه على أنه لم تجعل لا التي كليس مع ما بعدها كاسم واحد لئلا يكون الرافعُ كالناصب.[2]

ولكن صاحب التصريح ذكر أنها تكون نافية للجنس وللوحدة مستشهداً بالبيت: تعز فلا شئ على الأرض باقياً ...

فذكر أن "لا" نافية للجنس وعاملة عمل ليس وهو مجانب للصواب لما ذكره سيبويه والخضري وابن عقيل وغيره.[3]

٥) ألا يتقدم معمول الخبر على اسمها فإن تقدم نحو: (لا عندك رجل مقيم ولا امرأة) أهملت.

---

[1]) إرتشاف الضرب: ٢/١١٠، ابن عقيل: ١/٣١٣، التصريح: ١/١٩٩، حاشية الخضري: ١/١٢٢، الصبان: ١/٢٧١.

[2]) الكتاب: ٢/٣٠٠.

[3]) التصريح: ١/١٩٩. حاشية الخضري: ١/١٢١. ابن عقيل: ١/٣١٣.

دخول الباء في الخبر:

وأجاز ابن مالك دخول الباء الزائدة في خبر لا العاملة عمل ليس نحو: (لا رجل بقائم ولا قاعداً).

وقال ابن مالك:

وبعد ما وليس جَرَّ الباَ الخبر

وبعد لا ونفَى كان قد يُجَر

قال سواد بن قارب الأسدي الدَوسي:

فكُن لِي شفيعاً يوم لا ذُو شفاعةٍ

بمُغنٍ فتيلاً عن سواد بن قاربِ

فأدخلت الباء الزائدة على خبر لا النافية (بمغن) وذكر ابن هشام دخول الباء في خبر "ليس" و"ما" ولم يذكر "لا".[1]

---

[1]) أوضح المسالك: ٢٩٢/١. الكتاب: ٣٠٠/٢.

إن النافية:

مذهب أكثر النحاة والفراء عدم إعمالها عمل "ليس" ، وأجاز الإعمال الكسائي وابن السّراج وأكثر الكوفيين. والفارسي وابن جني.

وأنشد الكسائي:

إنْ هوَ مستولياً على أحدٍ

إلّا عَلَى أَضْعَف المجانين[1]

إنْ: نافية عاملة عمل "ليس".

هو: اسمها.

مستولياً: خبر "ما" منصوب.

وقد ورد في قول أهل العالية: (إنْ أحدٌ خيراً من أحد إلا بالعافية).

وقول الشاعر:

إنْ المرءُ ميتاً بانقضاءِ حياته

ولكن بأنْ يُبقى عليه فيخذلا[2]

إنْ: نافية عاملة عمل "ليس".

المرءُ: اسمها مرفوع.

ميتاً: خبرها منصوب.

ولا يشترط في عملها عدم انتقاض الخبر بـ"إلا" وتعمل في النكرة والمعرفة.[3]

---

[1]) من شواهد التصريح: ٢٠١/١ ، حاشية الصبان: ٢٥٥/١.

[2]) المصدر نفسه ، والصفحة نفسها.

[3]) ارتشاف الضرب: ١٠٩/٢. التصريح:١٩٩/١. حاشية الخضري: ١٢٢/١.

لات:

مذهب الأخفش والجمهور أنها "لا" زيدت عليها التاء. كما زيدت في "ثم" فقالوا "ثمت" فالتاء للتأنيث ، وعند ابن الطراوة التاء زائدة على الحين متبعاً في ذلك أبو عبيدة وعند الأخفش غير عاملة بل المرفوع بعدها مبتدأ خبره محذوف أو خبر والمبتدأ محذوف وإنْ كان منصوباً فعلى إضمار فعلٍ.

وعند سيبويه[1] لا تكون "لات" إلا من الحين وهو ما ذهب إليه الفراء فإذا كان ما بعدها منصوباً فهو خبرها والاسم محذوف وإن كان مرفوعاً فهو اسمها والخبر محذوف ولم يسمع باسمها وخبرها ملفوظاً بهما معاً. وقد ورد في التنزيل ﴿وَلَاتَ حِينَ مَنَاصٍ﴾[2] بنصب الحين وقراءة الرفع شاذة.

وتعمل فيما رادف الحين كالساعة ونحوها كقول الشاعر: محمد بن عيسى التميمي

ندِمِ البُغاةُ ولاتَ ساعة مندمٍ

والبغيُ مرتعُ مبتغيهِ وخيمُ

وقد جاءت "لات" غير مضاف إليها حين ولا مذكور بعدها ما رادفه في قول الأفوه:

ترك الناس لنا أكتافهم

وقولوا لات لم يغنِ الفرارُ

العطف على خبر لات:

كالعطف على خبر "ما" الحجازية ، فنقول لات حين جزعَ وحين طبت.

---

[1] الكتاب: ١/٥٧.

[2] سورة ص: الآية (٣).